بمعنى تحديدها وفق تسوية القضية الفلسطينية على وجه التحديد؛ على اننا سنتطرق، على الرغم من ذلك، الى رؤية مصر الى الامور المتعلّقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي كافة، سواء تعلّق ذلك بالأزمة اللبنانية في هذا الاطار، أو بالمسألة السورية (قضية الجولان). وقد اتخذنا هذه المراحل الثلاث، بسبب تمييزها الواضح لموقف مصر، الذي ركّز، بصفة أساسية، على القضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

اولاً: مرحلة استكمال اتفاقيتي كامب ديفيد (شق التسوية)

بدأت هذه المرحلة من ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١، عندما تولّى الرئيس مبارك السلطة، وانتهت في آب (اغسطس) ١٩٨٢، عندما أعلن الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، مبادرته في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، حيث أعاد طرح موضوع الخيار الاردني. وعلى هذا الاساس، ستعالج هذه المرحلة، بصفة أساسية، مسألة الحكم الذاتي، وما تلاها من تطوّرات اقليمية أدّت لتجميدها.

فبعد تولّي الرئيس مبارك السلطة، أكّد، في العديد من خطبه وتصريحاته، تمسّك مصر باتفاقيتي كامب ديفيد وبمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، والاستمرار في مباحثات الحكم الذاتي، وتعبيد الطريق أمام الشعب الفلسطيني «طبقاً لما تفرضه المسؤولية التاريخية»، كي يتمّ وضعه في أول الطريق، بتحديد المبادىء العامة التي تحكم انتقال السلطة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من اسرائيل الى الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه، دون سلب حقه في التحدّث باسمه أو فرض اي شيء عليه(١).

على ان الحكم في مصر رأى انه بهذا الموقف لا يحتكر حلاً للقضية الفلسطينية. فهو رحّب بالحلول الاخرى، شرط ان تهدف التشييد على ما تمّ انجازه وفق اتفاقيتي كامب ديفيد. والى ان تتوفّر هذه الصيغة، فان الحكومة المصرية، ستستمر في متابعة المفاوضات وجهود السلام(٢).

على هذا الاساس، تابع المسؤولون المصريون تحرّكهم عبر مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي حول الحكم الذاتي، وكانوا يرون، في ما يتعلّق بالجوانب الفنّية للمباحثات، ان المفاوضات لا تهدف الى التوصّل الى اتفاق حول الوضع النهائي للارض المحتلة، وانما الاتفاق على ترتيبات انتقالية، سيتم، بناء عليها، اقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي سيكون لها مهمّة مزدوجة عبر ممارساتها للصلاحيات المنوطة حالياً بسلطات الاحتلال، من ناحية، واشتراكها في المفاوضات حول الوضع النهائي للارض المحتلة، من ناحية اخرى(٣).

اضافة الى ذلك، رأى المسؤولون المصريون ضرورة ان ينصّ اعلان مبادىء الحكم الذاتي المقترح اصداره، على ان القدس العربية جزء من الضفة الفلسطينية، وعلى ان يشترك سكانها العرب في انتخابات الحكم الذاتي. من ناحية أخرى، رأى المسؤولون هؤلاء أهمية انتخاب مجلس يمثّل سكان قطاع غزة والضفة الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ويكوّن هذا المجلس المنتخب من بين أعضائه مجلساً ادارياً مصغّراً يتولّى السلطة التنفيذية؛ كما رأوا ان هناك ضرراً بالتقيّد بموعد معيّن لاصدار اعلان المبادىء، لأن العبرة بمضمون المبادىء، وان يكون الاعلان مقبولاً من الفلسطينيين؛ واخيراً رأوا عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة، ومخالفتها لاتفاقيتي كامب ديفيد(٤).

وهكذا، يتبيّن ان الوضع النهائي الذي ستكون عليه الارض المحتلة، بعد مرور الفترة الانتقالية، لم يكن معروفاً بالضبط، خاصة انه لم تكن هناك مبادىء يمكن، من خلالها، الاسترشاد